الإطار التنظيمي والقانوني للتعليم عن بعد
(الإشكاليات والآليات التنظيمية والقانونية)

د. هشـــام منصـــــان
دكتوراه القانون العام - جامعة القاهرة
رئيس نقابة مستشاري التحكيم الدولي وخبراء الملكية الفكرية
بالدقهلية – مصر

المستخلص:

تعد ظاهرة التعليم عن بعد احد ثمار العولمة التي شهدها العالم بفضل التكنولوجيا الحديثة التي تنامت بشكل هائل وجعلت العالم كالقرية الصغير بل كالبيت الواحد .

وكان من شأن هذا التقدم الهائل في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال المتقدمة آثار عظيمه من بينها بزوغ فكره التعليم عن بُعد التي تنامت في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ .

فقد انتقلت فكره التعليم من مجرد فكره إلي نظام تبنته في البداية المراكز البحثية والمؤسسات التعليمية الخاصة ، إلا انه وبعد تنامي هذا النظام التعليمي الجديد ، لم تجد المؤسسات التعليمية الحكومية بُد من الدخول في هذا المجال لمواكبه التطور من مفهوم التعلم التقليدي الذي يعتمد علي العلاقة المباشرة بين المعلم والمتعلم .

وعلي هذا فان الحاجة أصبحت مُلحه لوضع إطار قانوني ونظام حاكم لعملية التعليم عن بعد بحيث تكون هناك ضمانات تكفل جودة العملية التعليمية ومصداقيته في منح الدرجات العلمية والشهادات الدراسية .

الاستشهاد المرجعي:

منصان ، هشام(2017). الإطار التنظيمي والقانوني للتعليم عن بعد : الإشكاليات والآليات التنظيمية والقانونية/ هشام منصان . مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح . اتحاد الجامعات العربية. كلية الآداب . جامعة بني سويف . . مج5 ، ع8 (يناير . مايو) . ص ص1-12 .

تمهيد

أن ا لمتتبع للنظام القانوني الحاكم لنظام التعليم عن بعد سيكتشف انه اعتمد علي عدد من التشريعات التي أصدرت بالأساس لتنظيم العملية التعليمية النظامية ، ثم تم تطويع تلك القوانين، من خلال مجموعه من القرارات الوزارية وقرارات من المجلس الأعلى للجامعات علاوة علي قرارات مجلس الجامعة، هذا فيما يخص التعليم عن بعد الذي يكون تحت إشراف وإدارة المؤسسات التعليمية الحكومية، أما فيما عدا ذلك فانه يلاحظ انه لا توجد هناك تشريعات وطنية حاكمه له والأمر متروك لمؤسسات ومراكز غالبا ما تكون تابعه إما لجهات أو مؤسسات أجنبية أو بترخيص منها .

وبعد هذا التمهيد فإنني سأقسم هذا البحث إلي ثلاث فصول علي النحو التالي :

الفصل الأول: دور الدولة في وضع الإطار التنظيمي والقانوني للتعليم عن بعد وما يواجهه من مشكلات

لقد فرضت فكرة التعليم عن بعد وجودها علي الجميع نظرا للتطور الهائل والمتنامي في شتي مجالات المعرفة ، وأصبح من الضروري وضع إطار تنظيمي وقانوني ينظم عملية التعليم عن بعد ، لا سيما بعد أن ظهرت علي السطح العديد من المشاكل والعراقيل التي أصبحت تهدد منظومة التعليم عن بعد .

وإذا كان البحث المقدم غير معني بعرض مشكلات التعليم عن بعد إجمالا وإنما يقتصر علي الجانب التنظيمي والقانوني لعملية التعليم عن بعد قاصداً بذلك عرض المشكلات القانونية والتنظيمية ثم عرض الآليات التنظيمية والقانونية التي اتبعتها الدولة حيال ذلك أو التي ينبغي إتباعها من وجهة نظري ، وهذا علي النحو التالي

المبحث الأول: الإشكاليات التنظيمية والقانونية الملقاة علي عاتق الدولة فيما يتعلق بعملية التعليم عن بعد.

ظلت الدولة فترة طويلة متجاهلة لنظام التعليم عن بعد الذي اخذ في النمو وتزايد في إعداد راغبى التعليم عن بعد .

تجاهل الدولة لوضع آليات تنظم عملية التنظيم عن بعد ، نتج عنه العديد من السلبيات والمشاكل الجسام التي كان لها اثر في التأثير علي سُمعة ومصداقية وفاعلية التعليم عن بعد .

وقد نتج عن غياب دور الدولة في وضع إطار تنظيمي وقانوني موحد وشامل لنظام التعليم عن بعد العديد من المشاكل من أهمها :

١ -عدم الاعتراف في العديد من الدول بالدرجات العلمية الممنوحة من خلال التعليم عن بعد .

٢ -عدم وجود قواعد موحدة بين المؤسسات التي تعمل بنظام التعليم عن بعد ابتداء من التسجيل وحتى منح الدرجة العلمية .

٣ -إن غياب التنظيم ووضع إطار قانوني محكم كان له اثر كبير في عدم المصداقية في التعليم عن بعد ، بعد أن دخلت العديد من المراكز هذا المجال وأصبحت تقوم بدور الوسيط بين الراغبين في التعلم عن بعد ومؤسسات خارجية بغرض تحقيق أرباح ماليه علي حساب تحقيق الأهداف الأساسية من التعليم عن بعد وتفريغ هذا النظام من مضمونه ، وهذا ما كان له اثر كبير أيضا ليس في فقدان المصداقية ولكن مشاكل اقتصادية .

المبحث الثاني : الآليات التنظيمية والقانونية التي تبنتها الدولة في مجال التعليم عن بعد

اقصد بالدولة هنا ، الدولة بمفهومها الواسع وما لديها من مؤسسات تتولي إدارة شئونها ، سواء من ناحية دور الدولة في سن التشريعات المتعلقة بتنظيم عملية التعليم عن بعد من خلال البرلمان ، أو من خلال تفعيل هذا النظام من المؤسسات التعليمية الكبرى مثل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات ، ففي تقديري أن إنجاح أو فشل هذا النظام يخضع إلي مدي قدرة الدولة علي وضع إطار تنظيمي وقانوني يمكن من خلاله ضبط الأمور ووضعها في المسار الصحيح .

وإذا ما نظرنا إلي تلك الآليات التي اتخذتها الدولة أو حتى إلي ينبغي عليها إتباعها لضمان نجاح نظام التعليم عن بعد فإنني أجدها تتمثل في الآتي :

١ -العمل علي وضع قانون موحد ينظم عملية التعليم عن بعد ، ويلحق به لائحة تنفيذيه توضح به آليات إنشاء المؤسسات أو الكيانات العاملة في هذا المجال ، وكذلك آليات منح تراخيص للمؤسسات الخارجية الراغبة العمل داخل مصر سواء كان لها مقر بداخلها أم لم يوجد

٢ -سعي الدولة علي عقد بروتوكولات مع باقي الدول العالم ومن خلال المنظمات الدولية ، وذلك بقصد اعتماد الدرجات العلمية والشهادات الدراسية الصادرة عن مؤسسات تعليمية مصرية تعمل بنظام التعليم عن بعد.

الفصل الثاني : الإطار التنظيمي والقانوني المتعلق بمؤسسات التعليم عن بعد

المؤسسة القائمة بالتعليم عن بعد احد أهم أركان المنظومة لهذا النوع من التعليم ، إلا أن هذا الركن لم يولي أي اهتمام من الناحية التنظيمية ، بل ولا يوجد تشريع موحد ينظم إنشاء هذه الكيانات وسير العمل بها فيما عدا بعض المؤسسات التعليمية الحكومية التي اتجهت إلي منظومة التعليم عن بعد وأنشأت من خلال قرارات إدارية صادرة من مجالس الإدارة ، أما فيما عدا ذلك من مؤسسات فان العمل يتم بشكل اجتهادي منها ، دون رقيب عليها في بعض الأحيان ، وعليه فإن تدخل الدولة من خلال وضع آليات ونظام قانوني حاكم لإنشاء هذه الكيانات وسير العمل بها أصبح امراً ملحاً .

وهذا ما سأتناوله من خلال هذا الفصل .

المبحث الأول : الإشكاليات التنظيمية والقانونية المتعلقة بمؤسسات التعليم عن بعد

لقد أفرزت التجربة العملية العديد من الإشكاليات القانونية والتنظيمية بالمؤسسات القائمة بالتعليم عن بعد سواء الحكومية أو الأهلية ومنها :

١ -عدم المتابعة والاهتمام بمستوي التحصيل للملتحق بالتعليم عن بعد نتيجة عدم وضع ضوابط موحده تكفل ضمان جودة التعليم ، وترك الأمر للمؤسسة التي تقوم بالتعليم عن بعد.

٢ -عدم وضع تشريع موحد للتعليم عن بعد ومذكرة إيضاحية لوضع الضوابط العامة لمراحل الدراسة والاختبارات واليات منح الدرجة العلمية ، من شأنه التأثير علي مستوي المتعلم سيما إذا كان كل غرض المؤسسة تحقيق الربح فقط دونما الاهتمام بالعملية التعليمية ذاتها .

المبحث الثاني : الآليات التنظيمية والقانونية المتعلقة بمؤسسات التعليم عن بعد

لضمان نجاح نظام التعليم عن بعد لابد من إيجاد آليات أكثر تنظيما تضمن حسن سير عمل تلك المؤسسات وذلك من خلال وضع تشريع موحد ينظم هذا النظام وتفعيل هذا التشريع من خلال جهات رقابية تضمن تحقيق اكبر قدر من الجودة ، ويمكن إيجاز تلك الآليات من خلال الآتي :

١ -إلزامية وضع المؤسسات التي تعمل بنظام التعليم عن بعد تحت إشراف الدولة ووفقا للقانون .

٢ -بالنسبة للمؤسسات الخارجية – الغير مصرية - التي تعمل بنظام التعليم عن بعد والرغبة بالعمل داخل مصر سواء بوجود مقر لها داخل مصر أو خارجها لا يتم اعتماد الشهادات الممنوحة منها إلا بعد اخذ الترخيص اللازم من قبل الدولة المصرية وخضوعها لمعايير الجودة ومراجعه المناهج الدراسية بما لا يتعارض مع قيم وثوابت المجتمع المصري ، والالتزام بعدم تعدي الحدود العليا للمصروفات الدراسية

٣ -وضع مناهج علي مستوي عالي من حيث الكم والكيف مع مراعاة أن تواكب تلك المناهج متطلبات المجتمع وسوق العمل .

٤ -ضمان المتابعة المستمرة لضمان جودة العملية التعليمية .

الفصل الثالث : الإطار التنظيمي والقانوني المتعلق بالطالب في منظومة التعليم عن بعد

الأصل أن يستهدف التعليم عن بعد تقديم خدمة تعليمية متميزة للطالب أينما كان دون الالتزام بالحضور إلي مقر المؤسسة التعليمية ، ورغم أن الهدف في ظاهرة عظيم كونه يحقق نشر المعرفة بين طبقات عريضة من المجتمع ، إلا أن هذا الأمر يحتاج إلي إطار تنظيمي وقانوني يضمن تحقيق الأهداف الكبيرة التي يبتغيها الطالب ، إلا أن واقع الأمر هناك العديد من المشاكل القانونية التي أفرزتها التجربة العملية ، والتي تستلزم وضع آليات من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة من نظام التعليم عن بعد . وهذا ما سأتناوله في هذا الفصل مايلي:

المبحث الأول : الإشكاليات التنظيمية والقانونية المتعلقة بالطالب في منظومة التعليم عن بعد

يواجه المتعلم عن بعد العديد من المشاكل وما يهمنا في هذا المقام تلك المشاكل المرتبطة بالنواحي التنظيمية والقانونية ومن أهمها :

١ - عدم وجود معايير موحدة منظمة للعمل داخل المؤسسات التي تعمل بنظام التعليم عن بعد سواء ما كان منها حكومي أو خاص من شأنه أن يفقد المتعلم القدرة علي اختيار الأنسب منها ذلك أن الأمر يخضع للتقدير الشخصي للمتعلم ، مما يجعله عرضه للخداع من آخرين .

٢ - إن نظام التعليم عن بعد بوضعه الحالي يعتمد علي الدراسة النظرية دون التطبيقية في الأغلب ، مما يفقده جانب هام القائم علي التفاعل المباشر والخبرة المكتسبة أثناء الجانب التطبيقي ، إلا أن هناك اتجاه حديث يحاول تخصيص جزء من الفترة الدراسية للجانب التطبيقي والتفاعل المباشر .

٣ - عدم وجود قانون موحد ومنظم لمنظومة التعليم عن بعد نتج عنه عدم وضوح الرؤيا الذي أدي بدوره إلي أن يتكبد المتعلم مصاريف وتكاليف مبالغ فيها دونما أن تكون لديه رؤيا عن قيمه وحجية الشهادة الممنوحة له من المؤسسة التي يدرس بها .

المبحث الثاني : الآليات التنظيمية والقانونية المتعلقة بالطالب في منظومة التعليم عن بعد

يمكن إيجاز تلك الآليات القانونية اللازم إتباعها بشأن الطالب في منظومة التعليم عن بعد من اجل تحقيق الأهداف المرجوة في النقاط الآتية :

١ - أن يحدد القانون تلك الضوابط التي يمكن علي أساسها قبول الطلاب وان يتم وضع لائحة تنفيذيه يتم من خلالها وضع حدود دنيا وعليا للمصروفات الدراسية بالنسبة للمؤسسات العاملة داخل مصر ، ام المؤسسات الخارجية يجب التنسيق بشأنها بالرجوع إلي الترخيص الممنوح لها من قبل الدولة .

٢ - أن يكون حاصلاً علي درجه علمية أو مستوي تعليمي يتوافق و الدرجة العلمية المتقدم لها راغبى التعليم عن بعد .

٣ - أن يقوم الطالب بدراسة كافة المناهج الدراسية المتعلقة بالدرجة العلمية المتقدم إليها ، بما يوازي أقرانه في التعليم النظامي .

٤ - أن يؤدي الطالب الاختبارات تحت إشراف مباشر من المؤسسة القائمة بتعليمه عن بعد وفق آليات محددة ومعروفه سلفا في جو من الشفافية والدقة .